

Distr.: General
28 March 2019
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود إطلاع أعضاء مجلس الأمن بشأن وضع استراتيجية تتوخى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين في عمليات السلام. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية استناداً إلى القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تنفيذ استراتيجية تهدف إلى مضاعفة أعداد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠. وقد كرر المجلس في قراره ٢٤٣٦ (٢٠١٨) و ٢٤٤٧ (٢٠١٨) تأكيد طلبه والتمس موافاته بمعلومات عن الاستراتيجية، وهو ما يشكل موضوع هذه الرسالة.

وبداية أود أن أشير إلى أنني كنت قد طلبت إلى إدارة عمليات حفظ السلام، في إطار الاستراتيجية التي أطلقتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن تحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أن تضع استراتيجية خاصة تتعلق بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين. وقد جرى تعميم الاستراتيجية على جميع البعثات الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ كما قام وكيل الأمين العام بعرضها على الدول الأعضاء في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

وتتعلق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ بالوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون المنتدبين في مهام لدى الأمانة العامة وفي البعثات، فضلاً عن الموظفين القضائيين الموفدين في مهام إلى البعثات الميدانية. والهدف من هذه الاستراتيجية هو تحقيق زيادة مستدامة في نسبة تمثيل المرأة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار معدل دوران الأفراد النظاميين واعتماد المنظمة على ما تقدمه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وهي البلدان التي يتعين عليها زيادة نسبة النساء في صفوف أفراد وحداتها العسكرية والشرطة وموظفيها في المؤسسات القضائية والإصلاحية.

وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من الغايات المحددة، تتشياً مع التعليمات الصادرة عن مجلس الأمن، وتقترح سلسلة من التدابير العملية المقترحة في عدة مجالات وهي: التوظيف والتدريب؛ والتواصل مع المرشحات واستقطابهن؛ والتأطير وتطبيق مبدأ المساواة؛ وتهيئة البيئة المؤاتية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين. وتُطبق الاستراتيجية داخل الأمانة العامة وفي البعثات.

وتساهم التدابير الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في دعم وتيسير جميع الجهود المبذولة لتعيين النساء في صفوف الأفراد النظاميين في بعثات حفظ السلام. وقد تم تحديد سلسلة من التدابير في هذا الصدد، بما في ذلك: تحسين الشبكات النسائية وسبل وصول المرأة إلى المناصب ذات المسؤولية؛ وقيام



جهات الاتصال بإسداء المشورة للضابطات؛ ووضع برامج لمنع التحرش الجنسي وتقديم معلومات عن سبل الانتصاف؛ وتحسين ظروف الإيواء في المعسكرات من أجل الاستجابة لاحتياجات المرأة.

وفي مجال التوظيف والتدريب، تتعلق التدابير المتعين اتخاذها بمنح الأولوية لتوظيف الضابطات ذوات المؤهلات المكافئة أو المتفوقة، وتوفير المزيد من فرص التدريب، وتوجيه توصيات أكثر صرامة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لحملها على إدراج المرأة ضمن قوائم ضباطها وفي كتابتها أو في وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها.

وفيما يتعلق بالتواصل والبحث عن المرشحات، يتعين لاسيما تيسير الاجتماعات وحلقات العمل الرامية إلى زيادة الوعي بهذه المسألة في سياق الاجتماعات المعقودة مع الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون مع شبكات الدول الأعضاء، وتنظيم حملة إعلامية عالمية موجهة إلى الإناث من الأفراد النظاميين، من أجل الترويج بشكل أفضل لفرص العمل المتاحة في البعثات على الصعيد الدولي.

ولتحقيق هذه الأهداف، وتمشيا مع الاستراتيجية المذكورة، تُشجّع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على استعراض المعايير والإجراءات المتعلقة بنشر الأفراد العاملين في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وعلى كفالة ووصول المرشحات المحتملات إلى المعلومات المتعلقة بفرص النشر، بغية القضاء على أي ممارسة من شأنها أن تؤدي إلى تقليص لا داعي له في عدد المرشحات.

ويسرني أن أفيد بأن تقدما كبيرا قد أحرز في عام ٢٠١٨ نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكافؤ في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي المؤسسات القضائية والإصلاحية. فقد تمكن مكتب الشؤون العسكرية من تجاوز الهدف المحدد فيما يتعلق بنسبة النساء ضمن موظفي الأمانة العامة. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت النسبة المئوية للمراقبات العسكريات والضابطات من ٨,٥ في المائة إلى ١٣,٤ في المائة في غضون سنة واحدة. ومع ذلك، لم يتسن بعد بلوغ الهدف المحدد بالنسبة للأفراد العسكريين في البعثات. وبالتالي، شرع المكتب في إعادة توزيع وظائف بغرض تخصيصها للدول الأعضاء التي قدمت ضمانات تفيد اعترافها بنشر النساء، مما أدى إلى إعادة تخصيص أكثر من ٢٥ وظيفة في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد أحرز تقدم في نشر الوحدات المختلطة. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى تعيين نساء في مناصب قيادية داخل البعثات الميدانية، من قبيل منسوبي قادة القوة في كل من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

وقد تحققت الأهداف المتعلقة بأفراد الشرطة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين في البعثات، بل تسنى تجاوزها فيما يتعلق بأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات ووحدات الشرطة المشكلة. ولم تتحقق بعد الأهداف المتوخاة فيما يتعلق بأفراد الشرطة داخل الأمانة العامة.

وفي عام ٢٠١٨، حقق قسم العدالة وشؤون السجون أهدافه فيما يتعلق بالموظفين القضائيين المقدمين من الحكومات. غير أن البعثات تظل القطاع الذي يواجه فيه القسم أكثر الصعوبات في مجال توظيف النساء، بسبب ضرورة تخصص الأفراد المقدمين من الحكومات في مجال أمن السجون، وهو مجال ظل حتى الآن حكرا على الذكور.

وفي ضوء هذه النتائج الأولية الإيجابية، تظل إدارة عمليات حفظ السلام عازمة على بلوغ الأهداف المحددة في الاستراتيجية، وهي عاكفة على اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك الغرض.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش